

Distr.: General
9 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثانية

بنود جدول الأعمال ٤٧ (أ) - (د)، و ٤٨، و ٤٩ (أ) و (د)
و (هـ) و (و)، و ٥١ (أ)، و ٥٣ (أ) و (ب)

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية
والتنمية؛ النظام المالي الدولي والتنمية؛ الديون الخارجية
والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية؛ السلع
الأساسية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢
والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج
مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة
العالمي للتنمية المستدامة؛ حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال
البشرية الحالية والمقبلة؛ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من
التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ اتفاقية التنوع البيولوجي

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية
في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم
المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛
التعاون في ميدان التنمية الصناعية



رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث للتعاون
الإئمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي عقد في ويندهوك في الفترة من ٤ إلى
٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر المرفق الأول). ويرد فيما يلي أيضا تقرير موجز عن وقائع
المؤتمر المذكور (انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وملحقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
بنود جدول الأعمال ٤٧ (أ) إلى (د)، و٤٨، و٤٩ (أ) و (د) و (هـ) و (و)، و ٥١ (أ)،
و ٥٣ (أ) و (ب).

(توقيع) كيري م. مبوندي
السفير والممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

إعلان ويندهوك الوزاري

بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في المؤتمر الوزاري الثالث للتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل المعقود في ويندهوك بناميبيا في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، نقر بما يلي:

١ - ضرورة إدراج الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك الاحتياجات المتضمنة في هذا الإعلان، في النتائج التي تتمخض عنها العمليات الإنمائية الاقتصادية التي تتم على الصعيد الدولي، ومنها في جملة أمور أخرى النتائج المنبثقة عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والمقرر عقده في الدوحة بقطر في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢ - أهمية الحوار المتعلق بتوثيق التعاون الاقتصادي الدولي في مجال التنمية من خلال توطيد شراكة عالمية لأغراض التنمية، وذلك بغية مواصلة تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي للقضايا الإنمائية التي تحظى بالاهتمام الدولي، ولا سيما القضايا المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل.

٣ - أن البلدان المتوسطة الدخل ينبغي أن تتوافر لها مساحة أوسع للتعبير عن رأيها وللمشاركة الأكثر فعالية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، ولا سيما في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وفي غير ذلك من المؤسسات الدولية الرئيسية التي تضطلع بوضع المعايير والقواعد.

٤ - أهمية إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة، ولا سيما في إطار جولة الدوحة الإنمائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تهدف إلى تحقيق جملة أمور منها تعزيز فرص البلدان المتوسطة الدخل في النفاذ إلى الأسواق وتحسين شروط انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بحيث تُراعى احتياجاتها الإنمائية والتجارية والمالية.

٥ - النجاحات التي تحرزها البلدان المتوسطة الدخل والجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والقضاء على الفقر، ومن أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

- ٦ - وجود تحديات وعقبات تحول دون تحقيق البلدان المتوسطة الدخل للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى تعزيز الدعم الدولي للجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان مع مراعاة خصائصها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن احتياجاتها وأولوياتها الخاصة.
- ٧ - أن تصنيف البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما المتوسطات المستندة إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل القومي، لا يعكس دوماً بشكل صحيح الخواص والاحتياجات الفعلية التي تنفرد بها تلك البلدان.
- ٨ - الحاجة إلى وضع إطار دولي للتنمية أكثر طموحاً يتخذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، نقطة انطلاق له، ويهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بما يتفق مع الأولويات الإنمائية الوطنية، ومع المراعاة التامة لإفساح المجال للسياسات العامة الوطنية التي تعتمدها البلدان المتوسطة الدخل.
- ٩ - أهمية تعزيز المساعدة الإنمائية الدولية المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل بسبل منها تكثيف موارد التعاون الدولي المخصصة لتلك البلدان من قبل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.
- ١٠ - الارتباط الوثيق بين الهجرة الدولية والتنمية، والحاجة إلى التعامل مع التحديات والفرص التي تنشأ عن الهجرة في البلدان الأصلية وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد، فضلاً عن الحاجة إلى تناول الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية من خلال نهج شامل ومتسق.
- ١١ - الحاجة إلى مواصلة تطوير التعاون فيما بين البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إضافة إلى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي؛ وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو عنصر قيم مكمّل له.
- ١٢ - أن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل سيساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي، وهو ما يؤدي بدوره إلى إيجاد ظروف تسمح بتناول أفضل لاحتياجات البلدان والمناطق النامية الأخرى بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية.

وبناء على الاعتبارات السالفة الذكر، فإننا:

- ١ - نؤكد مجدداً النتائج المبنية عن المؤتمرين المعنيين بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، المعقودين في مدريد^(١) والسلفادور^(٢)، وعن المؤتمر الإقليمي المعقود في القاهرة^(٣)، ونشير إلى الأحكام ذات الصلة التي تدعم الجهود والاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل والواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعيد الدولي، بما فيها إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإلى الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة.
- ٢ - نكرر الإعراب عن استعدادنا للتعاون وتعزيز المصالح المشتركة للبلدان المتوسطة الدخل في البرامج الإنمائية للأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل التالية: النفاذ إلى الأسواق والوصول إلى الموارد المالية، وزيادة القدرة التنافسية وتنمية المهارات، ونقل المعارف والتكنولوجيا، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، والبنية الأساسية المالية والمادية، فضلاً عن تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والطاقة الصناعية، وتطوير القطاعين العام والخاص، وتحسين الإحصاءات، وتنمية السياحة.
- ٣ - نكرر أيضاً الإعراب عن استعدادنا للتعاون وتعزيز القضاء على الفقر، والتنمية الزراعية المستدامة، وحماية البيئة، والإدماج الاجتماعي، وأمن الطاقة والأمن الغذائي، والتعليم والرعاية الصحية، وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، واحترام سيادة القانون، والحكم الرشيد على الصعد الوطنية والدولية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ورفاه الأطفال، والقضاء على جميع أشكال التمييز، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم، والقضاء على الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الرق المعاصرة، ومكافحة الجريمة والعنف.
- ٤ - ندعو المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل، وإلى القيام في هذا السياق بتعزيز أنشطة التنسيق وتبادل الخبرات التي تضطلع بها في هذا المجال مع غيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية.

(١) A/62/71-E/2007/46.

(٢) A/62/483-E/2007/90.

(٣) عُقد يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ لمناقشة سبل قيام البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على نحو أفضل بمواءمة خدماتهما مع احتياجات البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا.

٥ - ندرك أن الاحتياجات الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل ينبغي أن تحتل مرتبة الصدارة عند تحديد مخصصات المعونة لكل بلد من البلدان، وأن هناك عناصر عديدة، إلى جانب نصيب الفرد من الدخل القومي، يتعين أخذها في الحسبان في عملية تخصيص المعونة، ونحث صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وغيرها من المنظمات الدولية على استعراض ما تعتمد من أنظمة لتخصيص الموارد، إن لم تكن قد فعلت ذلك، بحيث تُراعى فيها الخواص التي تنفرد بها البلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها.

٦ - نشدد على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية دون عراقيل سياسية، وعلى نحو يتسم بالسرعة والشفافية، مع التقييد التام بمبادئ المعاملة الخاصة والتمايزة للبلدان النامية.

٧ - نعرب عن بالغ القلق إزاء فشل الأطراف مؤخرا في التوصل لاتفاق أثناء المفاوضات التجارية لجولة الدوحة الإنمائية في منظمة التجارة العالمية، لا سيما وأن هذا الفشل يأتي في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد العالمي إلى التزام سياسي للتغلب على الأزمة الراهنة، وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى التحلي بالإرادة السياسية والمرونة اللازمين لاستئناف الحوار حتى تخلص المفاوضات إلى نتائج مثمرة في مجال التنمية.

٨ - نقرر تحضير مشروع قرار يقضي بإجراء استعراض شامل للممارسات القائمة في إطار نظام التعاون الدولي فيما يتعلق بالتنمية في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التعاونية والإنمائية وغيرها من المنظمات الدولية بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك بغية إقامة تعاون أكثر فعالية وتعزيز الدعم الدولي للجهود الإنمائية التي تضطلع بها تلك البلدان والمبادرات التي تعتمدها؛ وعرض مشروع القرار المذكور على الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الثالثة والستين.

٩ - هيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى البلدان المتوسطة الدخل من أجل تعزيز نظمها المالية المحلية للتغلب على تأثيرها بعدم الاستقرار الاقتصادي والهزات المالية على الصعيد الخارجي، وأن يقوم في هذا الشأن بإرساء نظام اقتصادي عالمي يتسم بالتجانس والاستدامة.

١٠ - نلتزم بتحسين القدرة التنافسية للبلدان المتوسطة الدخل بسبل منها تعزيز النمو والتحول والتنوع الاقتصادي والتطور التكنولوجي فيها، وزيادة نصيب سلع التكنولوجيا المتطورة وخدماتها في اقتصادات تلك البلدان.

١١ - نقرر وضع سياسات عامة أكثر إيجابية تتعاقب في توقيت مناسب لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المكاسب الإنمائية المتأتية من تدفق الاستثمارات، وللتغلب على العوائق التي

تعرقل حشد الموارد، ونسلم بأن التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، عناصر حيوية مكتملة لجهود التنمية الوطنية في البلدان المتوسطة الدخل، وندعو في هذا الصدد الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان المتوسطة الدخل في مجال تهيئة مناخ محلي موات للاستثمار بغية جذب وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال المخصصة للإنتاج، وذلك وفقا لقوانينها ولوائحها.

١٢ - نلتزم بالتصدي للعوامل والتحديات المتعددة التي تسهم في أزمة الغذاء العالمية، وبتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لكفالة الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والعالمي، وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى البلدان المتوسطة الدخل في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والريفية فيها، وذلك عن طريق الزيادة الكبيرة في الاستثمار العام والخاص وزيادة القيمة المضافة والتنوع.

١٣ - نهيّب بميثاق الأمم المتحدة المعنية وبغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة أن تعزز ما تقدمه من دعم إلى البلدان المتوسطة الدخل للعمل على بناء قطاع للطاقة قوي ومنتج وفعال، وذلك بسبل عدة منها تقديم المساعدة التقنية والمالية، وتيسير الحصول على الاستثمارات العامة والخاصة في مجالات الطاقة وتسهيل نقل تكنولوجيات الإنتاج المستدام واستخدام الموارد التقليدية للطاقة، وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة والاقتصاد فيه، وتشجيع اللجوء إلى مصادر جديدة ومتجددة للطاقة.

١٤ - نؤكّد من جديد تضامننا وتعاوننا مع فئات أخرى من البلدان النامية ونتعهد بتقديم الدعم، عند الإمكان، لجهودها الإنمائية.

١٥ - نؤكّد التزامنا بتوثيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان المتوسطة الدخل وبتسليط الضوء على أهميته بالنسبة للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة في تلك البلدان، وذلك بسبل منها تبادل المعارف والخبرة التقنية والتكنولوجيا ونقلها فيما بين البلدان المتوسطة الدخل، والاستثمار في تحسين البنية الأساسية للمرافق وإقامة الشبكات، وتعزيز الاتجار في السلع والخدمات فيما بين البلدان المتوسطة الدخل على الصعد الثنائية والإقليمية والأقليمية في القطاعات التي تنطوي على إمكانات مرتفعة لتحقيق النمو وذلك بطرق تشمل وضع آليات مبتكرة وتشجيع الدخول على أساس طوعي في مفاوضات حول اتفاقات التجارة الحرة فيما بين البلدان المتوسطة الدخل.

١٦ - نوحب بالقرارات التي اتخذت في المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي عُقد في بالي، وندعو إلى إجراءات عالمية عاجلة للتصدي لتغير المناخ وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في الوقت نفسه. ونحث المجتمع

الدولي على مساعدة البلدان المتوسطة الدخل على التصدي لتغير المناخ، ولا سيما عن طريق توفير موارد مالية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها وبناء القدرات والوصول إلى التكنولوجيات ونقلها.

١٧ - ندعو منظومة الأمم المتحدة والفريق العالمي المعني بالهجرة والمجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في مجال بناء القدرات لإدارة تدفقات المهاجرين بغية الاستفادة إلى أقصى حد من مكاسب الهجرة الدولية، ونشجع في هذا الصدد تلك البلدان على المشاركة في المنتدى العالمي الثاني بشأن الهجرة والتنمية المقرر أن تستضيفه جمهورية الفلبين في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٨ - نشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومواصلة بث الروح فيه، ونرحب، في هذا الصدد، باعترام الأمم المتحدة الدعوة إلى مؤتمر رفيع المستوى عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يُعقد في عام ٢٠٠٩. بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاعتماد خطة عمل بونينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٤).

١٩ - ندعو المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بما فيها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، إلى أن تواصل استحداث أدوات مالية مبتكرة وتطوير نقل التكنولوجيا كي تلي على نحو أفضل الاحتياجات والتطلعات الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية، ويشمل ذلك مساعدة تلك البلدان على إنشاء مراكز للابتكار ومراكز للامتياز في مجال التكنولوجيا.

٢٠ - ندرك أن المبادرات الحالية المتعلقة بالدين لا تفي على النحو الكافي باحتياجات البلدان المتوسطة الدخل، ونشدد على أهمية المثابرة على العمل من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة الدين الخارجي التي تعاني منها تلك البلدان من خلال تعزيز القدرة على تحمل عبء الدين والتخفيف من الديون، بما في ذلك آليات مبادلة الديون، والإدارة المستدامة للدين لدى البلدان المتوسطة الدخل، ونحث الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على الاستمرار في تقديم المساعدة والدعم التقنيين لتلك البلدان في سعيها إلى بناء قدرات وطنية على إدارة الدين.

٢١ - نقرر أن نواصل بصفة سنوية عقد مؤتمرات للمتابعة واجتماعات أخرى تتناول التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل لأغراض التنمية، ونهيب بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها

(٤) انظر الفصل الأول من: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بونينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11، والتصويب).

من المنظمات الدولية أن تقدم الدعم لهذه المساعي. ونتفق، إضافة إلى ذلك وبرعاية البلدان التي سبق لها استضافة المؤتمرات المعنية بالبلدان المتوسطة الدخل، على المضي قدماً بالعمل المتعلق بمسألة البلدان المتوسطة الدخل لمناقشة الإنجازات المحققة والتشاور بشأن ما ينبغي اتخاذه من إجراءات مقبلة، بما في ذلك إمكانية عقد المؤتمر القادم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

٢٢ - **إذ نأخذ في الاعتبار أهمية التصدي في الوقت المناسب للتحديات التي تواجهها** البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما التحديات الناشئة عن أزمات الطاقة والغذاء وتغير المناخ، وتوخياً لزيادة فعالية المعونة ولتحويل التعاون مع تلك البلدان لأغراض التنمية إلى واقع ملموس، نتفق على إعداد خطة عمل شاملة لها إطار زمني محدد وتركز على توافر الموارد لعرضها على المؤتمر القادم المعني بالبلدان المتوسطة الدخل. ونعرب، في هذا الصدد، عن ترحيبنا بكافة الجهود التي تساهم في هذا المسعى، ونحيط علماً في جملة أمور أخرى باقتراح السلفادور المتضمن عناصر مبدئية لخطة عمل.

٢٣ - **نحيط علماً باقتراح جمهورية الدومينيكان مواصلة النظر في إنشاء "صندوق عالمي للتضامن"**.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٦ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

تقرير موجز عن أعمال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل ويندهوك، ناميبيا، ٤-٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨

مقدمة

استضافت حكومة ناميبيا المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل في الفترة ٤-٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في ويندهوك. وبدأ انعقاد المؤتمر يوم الاثنين، ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ باجتماع لكبار المسؤولين، نظروا أثناءه في مشاريع وثائق المؤتمر بما فيها جدول الأعمال المؤقت ومشروع إعلان ويندهوك الوزاري.

الجلسة العامة الافتتاحية

عُقدت الجلسة العامة الافتتاحية يوم الثلاثاء، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وترأسها الأونورايل ماركو هوسيكو، وزير خارجية ناميبيا، وساعده سعادة ماريسول أرغويتا دي بارياس، وزير خارجية السلفادور والدكتور فكتر غيسناك، نائب وزير خارجية بيلاروس.

وفي بيانها الافتتاحي، أشارت الدكتورة ليرتينا أماتيللا، نائبة رئيس وزراء جمهورية ناميبيا التي افتتحت المؤتمر رسمياً نيابة عن فخامة السيد هيفيكيونيوا بوهامبا، إلى أن تصنيف البلدان المتوسطة الدخل استناداً إلى معايير تتصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس الصورة الحقيقية لوضعها، وأن ثمة رغبة مشتركة لدى الجميع في الحصول على الدعم من المجتمع الدولي للبلدان المتوسطة الدخل لمساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. كما أفادت الدكتورة أماتيللا بأن قرابة نصف أشد الفقراء فقراً، أي أولئك الذي يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة، يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل. وأشارت أنه لهذا السبب دون سواه، ينبغي على المجتمع الدولي ولا سيما منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والشركاء في التعاون الإنمائي الثنائي، دعم البرامج الرامية إلى التصدي للفقير وغيره من التحديات الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي أن يترافق التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل مع توسيع نطاق الحيز المتاح لهذه البلدان في مجال السياسات لكي توضع وتنفذ استراتيجياتها الإنمائية الخاصة، مما يزيل بالتالي الشروط المتعلقة بهذا الشأن. ودعت في هذا الصدد إلى إدماج المساعدة الإنمائية الرسمية ضمن نظم التخطيط والميزنة للبلدان المستفيدة.

وشدد آخرون حضروا الجلسة العامة الافتتاحية على أن المؤتمر يشكل فرصة مؤاتية للبلدان ذات المصالح المشتركة لتبادل الممارسات الجيدة. وقالوا إن من شأن هذا المؤتمر أن يعيد التأكيد على نتائج المؤتمرين السابقين المعقودين في مدريد والسلفادور، وأنه ينبغي دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على أساس تشاطر الأهداف المشتركة والتحديات المتشابهة، ذلك أن البلدان المتوسطة الدخل قادرة على المساهمة المتبادلة وتشاطر الخبرات بشأن أهداف رئيسية مثل: الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت المناسب.

وتشكل التحديات التي تواجهها البلدان، المتوسطة الدخل مسائل عالمية تؤثر على جميع البلدان وتتطلب استجابات متسقة ومتكاملة إزاء ظواهر مثل الاتجار بالمخدرات والإرهاب والأمن والهجرة وحماية حقوق الإنسان والاحترار العالمي. ويُعدّ الدعم المستمر للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل مهماً للأسباب التالية:

- (١) توفر تنمية البلدان المتوسطة الدخل المزيد من الاستقرار والنمو للاقتصاد الدولي؛
- (٢) تعجّل سياسات التعاون الفعّالة في الحد من الفقر على الصعيد الدولي؛
- (٣) ينبغي تجنب حدوث أي تراجع في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل؛
- (٤) تقوم البلدان المتوسطة الدخل بتعزيز وترسيخ محاور التنمية في العالم النامي؛
- (٥) تيسر تنمية البلدان المتوسطة الدخل توفير المنافع العامة العالمية مثل: منع انتشار الأمراض المعدية، وصون السلم، والاستقرار المالي والبيئي.

ووجه نداء لاعتماد خطة عمل للتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل تتضمن رؤية عالمية لتعزيز الفعالية لا تقتصر على منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها الإنمائية ومبادرات التعاون التي تضطلع بها، بل تشمل أيضاً المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة المساعدة الإنمائية، والبنك الدولي، بالإضافة إلى المصارف الإنمائية الإقليمية. وجرى التأكيد كذلك على أنه من الحيوي مواجهة الواقع الاجتماعي للبلدان المتوسطة الدخل بخطة جديدة في مجال التنمية للقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الدولية على نحو متسق ولا يتسم بالجمود الذي يؤدي إلى التمييز ضد بعض البلدان. وهناك أيضاً حاجة إلى اعتماد نهج متكامل وإلى تنويع المساعدة الإنمائية الرسمية تماشياً مع خصوصيات كل بلد. ويمكن لإعلان ويندهوك أن يكون عاملاً أساسياً في التوصل إلى المزيد

من التدابير العملية في هذا الصدد كما أن هناك كذلك حاجة للاتفاق على جدول الأعمال المقبل من حيث المواضيع التي سيغطيها.

وأفيدَ في الجلسة العامة أيضاً أنه نظراً لارتفاع واردات النفط في البلدان النامية المستوردة الصافية للنفط، اقترحت الجمهورية الدومينيكية إنشاء آلية يمكن للبلدان المصدرة للنفط أن تعوّض عن طريقها ارتفاع الأسعار عبر توفير قروض ميسرة واستثمارات مباشرة للبلدان النامية لأغراض إنتاج الأغذية. وفي هذا الصدد، قدم وفد الجمهورية الدومينيكية عرضاً عن صندوق تضامن مقترح للنفط يمكن للبلدان المصدرة للنفط أن تساهم فيه بنسبة ٣ في المائة من الأرباح التي تحققها من صادرات النفط بغرض استثمارها في البلدان النامية المستوردة الصافية للنفط.

ويمكن إيجاز المناقشة التي أعقبت ذلك على النحو التالي:

- ثمة حاجة إلى إجراء مناقشة مستفيضة بشأن أصل ارتفاع أسعار النفط والغذاء، وما يخلّفه ذلك من أثر على اقتصادات البلدان المتوسطة الدخل.
- ثمة حاجة إلى التفكير فيما يحصل على صعيد الاقتصاد العالمي، والتعاون مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمصارف الإنمائية الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة في تحليل أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار.
- أنشئت صناديق عدة مثل صندوق الأوبك والمصرف الإسلامي والمصرف العربي للتنمية لمساعدة البلدان التي تعاني من مصاعب، ولكن التحديات لا تزال قائمة.
- سئل لماذا ينبغي على البلدان المنتجة للنفط أن تساهم في صندوق تضامن للنفط ولماذا لا تُنشأ بالمثل صناديق لسلع أخرى على غرار صندوق النفط.
- اقترح الرئيس بأن تشكّل الوفود المهمة لجنة صغيرة، وأن تواصل المشاورات بشأن المسألة.

مناقشات الموائد المستديرة

المائدة المستديرة ١

وسائل وسبل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المتوسطة الدخل

ترأس سعادة الدكتور فكتراً. أ. غيسناك، نائب وزير خارجية بيلاروس، الطاولة المستديرة، وتولى إدارة النقاش سعادة السيد رن شياوبنغ، سفير الصين لدى ناميبيا، وكان

سعادة السيد جومو كوامي سوندرام، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، هو المتحدث الرئيسي، في حين شارك في المناقشة سعادة خورخي بورجيس، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الرأس الأخضر.

ويمكن إيجاز الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها هذه الطاولة المستديرة على النحو التالي:

على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنمية البلدان المتوسطة الدخل، فإن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، كان متفاوتاً، وذلك للأسباب التالية: أوجه التفاوت في الدخل والثروة؛ وتراجع القدرة المالية؛ وعدم كفاية المجال المتاح للسياسات؛ وتراجع الدور الحكومي والإنفاق العام وخصوصاً الإنفاق على الخدمات الاجتماعية؛ وتغير أولويات السياسات.

ولا يزال النظام التجاري العالمي يفتقر إلى الإنصاف والاستدامة، ويحتاج إلى تحسينه. ولا تحظى البلدان المتوسطة الدخل بفرصة الاستفادة من التمويل المنخفض التكلفة ويجب على الشركاء في مجال التنمية دعم تطوير الهياكل الأساسية في البلدان المتوسطة الدخل. كما ينبغي احترام حيز السياسات بحيث تتمكن فرادى البلدان من تحديد مساراتها الإنمائية الخاصة. وليست المعونة التقليدية الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل؛ وهناك حاجة إلى التوافق في الآراء حول دعم القدرات الإنتاجية.

وثمة حاجة إلى تحديد حلول عملية لبناء القدرات. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ستعقد الأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى في نيويورك بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيُجرى تقييم دولي أيضاً في إطار هذا الاجتماع. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي التسليم بأن نسبة ٥٠ في المائة من سكان العالم تعيش في البلدان المتوسطة الدخل، وهو أمر بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية على الصعيد العالمي. وسيكون معروضاً على الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ثلاث وثائق مهمة، هي:

معلومات أساسية عن المواضيع الرئيسية الخمسة التي تركز عليها الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية؛ والتقارير السنوي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الذي يتضمن بيانات منقّحة للبنك الدولي؛ والتقارير الأول لفرقة العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الهدف الإنمائي الثامن للألفية، وهو تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. وستبين جميع هذه الوثائق الأشواط التي قطعها العالم على صعيد التنمية.

وتشمل الفصول الستة التي يتضمنها توافق الآراء النقدي: تعبئة الموارد المحلية؛ وتدفعات رأس المال، وخصوصاً الاستثمارات المباشرة الأجنبية؛ والتجارة، بما في ذلك تقديم المعونة من أجل التجارة، وشروط التجارة والمواءمة فيما بينها؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والديون (تَحَقُّقُ بعض النجاح مع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أفادت بعض البلدان النامية، ولكن عدداً كبيراً من البلدان المتوسطة الدخل لا يزال يزرع تحت عبء الدين).

ويجب وضع آليات لإدارة الأزمات ومنع حدوثها. ولم يحقق تحرير السياسات المالية الغايات الإنمائية المرجوة. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان اعتبارات أخرى تشمل: مصادر التمويل المبتكرة؛ وآليات لتمويل التكيف مع تغير المناخ ومتابعته؛ وأوجه فشل قيادة مجموعة البلدان الثمانية؛ والحاجة إلى أن تعمل البلدان المتوسطة الدخل على نحو مشترك.

المادة المستديرة ٢

البلدان المتوسطة الدخل والتحدي المتمثل في تمويل تطوير الهياكل الأساسية

ترأس سعادة الدكتور فكترا أ. غيسناك، نائب وزير خارجية بيلاروس الطاولة المستديرة، وتولى إدارة النقاش سعادة أيسالوم دلاميني، وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية في سوازيلاند، وكان السيد أدماسو تاديسي، نائب رئيس مصرف التنمية للجنوب الأفريقي، هو المتحدث الرئيسي، في حين شارك في المناقشة السيد يوسف ويدراوغو، المستشار الخاص لرئيس مصرف التنمية الأفريقي.

ويمكن إيجاز المداولات التي جرت في إطار هذه الطاولة المستديرة على النحو التالي:

في حالة أفريقيا جنوب الصحراء ككل، يتعين استثمار نسبة ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الهياكل الأساسية (١٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها تمويل الهياكل الأساسية فيما يلي: المركزية مقابل اللامركزية، والزعامة مقابل المشاركة، والنهج الاستراتيجي مقابل النهج المفصل، والسياسة مقابل الاقتصاد. ووضع مصرف التنمية للجنوب الأفريقي برنامجاً يقوم على إيفاد متخصصين مثل المهندسين وخبراء الإدارة المالية للمشاركة في تنفيذ المشاريع. ولا يمثل التمويل المشكلة الوحيدة في تطوير الهياكل الأساسية، بل إن التنفيذ ورأس المال البشري يشكلان بعض التحديات الأخرى.

وحتّى المشاركة الاجتماع على التصدي لأزمي الطاقة وأسعار الأغذية لكي تتمكن البلدان المتوسطة الدخل من أن تضمن لشعبها مستوى معيشة جيد. وصنّف مصرف

التنمية الأفريقي ٩٣ بلداً على أنها من البلدان المتوسطة الدخل، وقد اختيرت بناء على نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي. وتساهم هذه البلدان بنسبة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم بأسره. وكان أداء معظم هذه البلدان لافتاً للنظر على المستوى الاقتصادي نظراً للحكومة الرشيدة ولارتفاع أسعار المواد الخام مثل النفط. وإذا كانت هذه البلدان تريد أن تكون جزءاً من اقتصاد العالم، فعليها أن تتمتع بالقدرة التنافسية الكافية. ويجب عليها أن توسع نطاق النمو الاقتصادي فيها، كما يجب أن تكون اقتصاداتها توزيعية بما يكفي لزيادة فرص العمل.

ويبين التقرير المتعلق بالقدرة التنافسية العالمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أهمية الهياكل الأساسية في نمو البلدان المتوسطة الدخل. وثمة حاجة إلى استثمارات تتجاوز قيمتها ٨٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً لكي تلحق البلدان المصنفة في فئة البلدان المتوسطة الدخل بركب البلدان الصناعية. وأظهرت المشاورات التي جرت أثناء الاجتماعين المعقودين في تونس والقاهرة أن بالإمكان مساعدة البلدان المتوسطة الدخل على تعزيز قدرتها التنافسية عن طريق تحسين هياكلها الأساسية وتعزيز المناخ المؤاتي للاستثمار فيها. وقد زاد مصرف التنمية الأفريقي دعمه للهياكل الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان المتوسطة الدخل، وذلك عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص.

اجتماع المائدة المستديرة ٣

الالتزامات الواقعة على المجتمع الدولي بدعم الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل

ترأس اجتماع المائدة المستديرة معالي الدكتور فيكتور أ. غيسناك، نائب وزير خارجية بيلاروس، وقام بإدارته سعادة البروفيسور بيتر كاتجافيفي، المدير العام للجنة التخطيط الوطنية في ناميبيا. وكان المتحدث الرئيسي هو سعادة لويس كابريرا، سفير المكسيك لدى جنوب أفريقيا، في حين شارك في المناقشة سيمون هونغو، المنسق المقيم للأمم المتحدة في ناميبيا، ويمكن تلخيص المناقشة على النحو التالي:

ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تعتبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هدفاً أساسياً لجميع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لما فيه مصلحة شعوبها. والأهداف الإنمائية للألفية مهمة أيضاً بالنسبة للعالم ككل، ومن ثم ينبغي أن تلقى الدعم من المجتمع الدولي. إلا أن مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان المتوسطة الدخل لا يرقى إلى المستوى المناسب. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب الأموال، ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. فبدون القدرة على دخول أسواق العالم الصناعي، تكون تلك البلدان محرومة من فرص المنافسة بنجاح. ولدى بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة

وعى أكبر بضرورة التعامل بطريقة مختلفة مع البلدان المتوسطة الدخل، فعلى سبيل المثال، يوفر الأونكتاد برامج تتعلق بتنمية القدرات في مجال تنظيم المشاريع. وبشكل إعلان ويندهوك بداية عهد جديد من التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل بدعوته المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة منتظمة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها ما لم تُعالج تحديات التنمية في البلدان المتوسطة الدخل بانتظام أو بطريقة مستدامة. وتحتاج البلدان المتوسطة الدخل لحلول مصممة خصيصاً لتحقيق أهدافها الإنمائية. وهي بحاجة إلى نافذة تمويلية مكرسة لها في البنك الدولي ومن الضروري أن يساعد المجتمع الدولي في هذا الأمر.

وإن ضرورة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بطريقة متكاملة لأمر مهم جداً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالعديد من البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات خطيرة في مجال التنمية وتوزيعاً غير متكافئ للموارد فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، ومن هنا أهمية تذكير المجتمع الدولي بتقديم ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الأمور الملحة المضي قدماً في عملية التحرير المتعلقة بمجالات البحث في الصحة والبيئة لتمكين البلدان المتوسطة الدخل من المنافسة، وذلك من أجل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويجب أن تكون الهجرة اختياراً وليس اضطراراً. ويتعين أن تساهم مؤسسات التمويل الدولية في تحقيق النمو والتنمية في البلدان المتوسطة الدخل. بما يسمح بزيادة قدرة تلك البلدان على الوصول إلى الأسواق. وهناك حاجة ملحة ليس فقط لتحديد الكيفية التي يمكن بها مساعدة البلدان المتوسطة الدخل ولكن أيضاً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة على الصعيد الدولي. فالبلدان المتوسطة الدخل، جهات فاعلة رئيسية، وإشراكها في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للحد من الفقر أمر بالغ الأهمية لخدمة مصالح المجتمع الدولي ككل.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات من قبيل الضعف الاقتصادي والمالي الذي يتفاقم بفعل ضعف اندماج تلك البلدان في السوق المالية العالمية. ومما يؤسف له أن تصنيف هذه البلدان لا يعكس هذه الحقائق. ومن الضروري إعادة التفكير في التزامات المجتمع الدولي تجاه تنمية البلدان المتوسطة الدخل. فأكثر من ٤٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون في تلك البلدان، ونتيجة لذلك، يصبح بلا معنى استخدام نصيب الفرد من الدخل وسيلة وحيدة للقياس. وتشير التقديرات إلى أن معامل "دجيني" في معظم البلدان المتوسطة الدخل يفوق ٥,٠، مما يشير إلى التفاوت الهائل في توزيع الدخل. فارتفاع الدخل القومي لا يعني بالضرورة نسبة أقل من الفقر.

وعلى نطاق أوسع وعلى الرغم من معدلات النمو الإيجابية نسبياً، سيظل عدد من يعيشون على دولارين من دولارات الولايات المتحدة يومياً حوالي بليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يعني أن من بين ما ينبغي أن يلتزم به المجتمع الدولي ضمان ألا تستبعد المساعدة الإنمائية ما يقرب من نصف فقراء العالم الذين يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل. فهذه البلدان تتلقى نحو ١٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من صافي المساعدة العالمية الميسرة، وهو ما يمثل ٤٣ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة. ومع ذلك ليست البلدان المتوسطة الدخل على المسار الصحيح للقضاء على الفقر، والكثير منها عرضة للعودة مرة أخرى إلى مركز أقل البلدان نمواً. ولا تُعد التزامات توافق آراء مونتريري لعام ٢٠٠٢، وإعلان باريس لعام ٢٠٠٥، وقمة غلين إيغلز لمجموعة الثمانية التزامات هامة إلا إذا شكلت خطوات للعمل على تحقيق الأهداف التي يتوخاها المجتمع الدولي من المساعدة الإنمائية الرسمية.

اجتماع المائدة المستديرة ٤

التعاون للتخفيف من الآثار السلبية لأزمة الغذاء العالمية على الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل

ترأس اجتماع المائدة المستديرة سعادة ماركو هوسيكو، وزير الشؤون الخارجية لناميبيا، وقام بإدارته الدكتور كير مبوندي، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة. وكان سعادة السفير فتحي الشاذلي، المستشار الخاص لوزير التعاون الدولي في مصر، هو المتحدث الرئيسي، في حين شارك كل من سعادة الدكتورة إليزابيث باب، سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى ناميبيا، والسيد غاجو هان، المنسق دون الإقليمي لأفريقيا الجنوبية لمنظمة الأغذية والزراعة.

لقد وصلت أسعار جميع السلع الرئيسية إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٦. وسيعيد استمرار الارتفاع في أسعار المواد الغذائية ١٠٠ مليون شخص إلى صفوف الفقر والجوع. فنسبة ٧٠ في المائة من جميع البلدان النامية مستورد صاف للأغذية في الوقت الراهن. ومعظم البلدان المتضررة من الأزمة الغذائية هي البلدان الأفريقية والآسيوية. ومما يزيد من تعقيد المعضلة ارتفاع أسعار الطاقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من المواد الزراعية، بما في ذلك نقل المنتجات إلى الأسواق. وربما يكون التوسع السريع في إنتاج الوقود الحيوي عاملاً آخر من العوامل التي أسهمت في أزمة الغذاء. وستستغرق الحلول الدائمة وقتاً طويلاً كي تحقق التغيير المنشود.

وتؤثر الأزمة سلبا على البلدان المتوسطة الدخل من حيث تحويل المزيد من الموارد من تلبية احتياجات الفقراء إلى معالجة ضغوط التضخم ومواجهة عجز الميزانية. وبوسع البلدان المتوسطة الدخل أن تعتمد التدابير التالية لتقليص هذه الآثار السلبية على جهود التنمية إلى أدنى حد:

- تشجيع الحوار الدولي بين الأمم المصدرة للغذاء والطاقة للوصول إلى حلول تكون مصدر ارتياح لسكان العالم؛
- ماد آلية لمقايسة الديون؛
- إجراء تحليل عقلاي ينتج حلولاً تتوزع على مستويات ثلاثة: حلول فورية وأخرى متوسطة الأجل وثالثة طويلة الأجل؛
- تشمل التدابير الفورية/القصيرة الأجل حشد الموارد بسرعة لضمان الإمدادات الكافية من الأغذية، وتوسيع الإنتاج، والحد من الإمدادات من الصادرات لتفادي الإفراط في تخزين الأغذية، وترشيد برامج الدعم الغذائي؛
- تشمل التدابير المتوسطة الأجل توجيه الجهود والموارد نحو الاستثمار في الزراعة على المستويات المحلي والإقليمي والدولي. وثمة حاجة على المستويات الوطنية إلى استعراض سياسات التنمية الزراعية وتنقيحها وإعطاء هذا القطاع أولوية أكبر. وينبغي بذل الجهود في مفاوضات جولة الدوحة الجارية للتوصل إلى اتفاق لإصلاح التجارة الزراعية لأن الرخاء والاستقرار يتسمان كلاهما بطبيعتهما بالعالمية وسهولة الانتشار من منطقة إلى أخرى. وهناك خطر متزايد من التوسع في إنتاج الوقود الحيوي غير المستدام.
- تتطلب التدابير الطويلة الأجل بذل جهود دولية مُحكمة التنسيق، كما تتطلب الدعم التقني والتمويلي. وبوسع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، أن توفر المساعدة التقنية لتكملة الخبرة الفنية المحلية. وينبغي لمؤسسات التمويل الكبرى، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، أن تضطلع بدور محوري في تقديم الدعم المالي بشروط تحقق فعالية التكلفة.

وينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما ينبغي لكل من البلدان النامية وبلدان الشمال أن تضع النهج الفعال من حيث التكلفة لذلك التعاون في مرتبة أعلى من أولوياتها لما فيه مصلحة الجميع. ومن الضروري التصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية على

الصعيد الدولي بزيادة الإنتاج الزراعي العالمي وضمان امتلاك من لا يعيشون في الريف للقوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المواد الغذائية.

وأبلغ اجتماع المائدة المستديرة بأن الاتحاد الأوروبي يراعي بالفعل الظروف الخاصة بكل بلد عند تقديم المساعدة الإنمائية، وأن أحد الدروس الهامة المستفادة من الزيادات الأخيرة في الأسعار هو أن التنمية الريفية لم تلق كامل الاهتمام الذي تستحقه. وقد تصدى الاتحاد الأوروبي لارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي بحشد أدوات السياسة العامة إلى أقصى مدى عن طريق الزيادة بصورة كبيرة في استجابته لحالات الطوارئ الإنسانية. ثم إن الاتحاد الأوروبي قام برفع حصة مساعداته البرنامجية للزراعة في أفريقيا - فضاعف المبلغ من ٦٥٠ مليون يورو في إطار الاتفاق التاسع لصندوق التنمية الأوروبي إلى ١,٢ بليون يورو في إطار الاتفاق العاشر للصندوق. وحيث لم يكن ذلك كافياً، وافقت مفوضية الاتحاد الأوروبي على مقترح تدخل من المستوى الثالث تبلغ قيمته بليون يورو للاستجابة السريعة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. وسينظر برلمان الاتحاد الأوروبي ومجلس الاتحاد في اتخاذ هذه الخطوة. وسيدخل هذا التسهيل المالي حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وسيسمح باستخدام ٧٥٠ مليون يورو من ميزانية عام ٢٠٠٨ و ٢٥٠ مليون يورو من ميزانية عام ٢٠٠٩.

وقد وصلت قضية ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أعلى المستويات منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين. ومن أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ما يلي: انخفاض المحاصيل، ووصول المخزون الغذائي في العالم إلى أدنى مستوياته، وارتفاع أسعار النفط وتكاليف نقل البضائع المستوردة، والإنتاج المدعّم للوقود الحيوي. وتوجد فرصة لزيادة الاستثمار في الزراعة، وهو ما يمكن أن يساعد على تحقيق هدف الحد من الفقر والجوع الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة ملحة للتدخل على المستوى العالمي. وهذا ما اعترف به مؤتمر قمة روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. فلا بد من العمل على تلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفاً - إما بتوفير الأغذية أو التحويلات النقدية مثلاً.

وفي الأجلين المتوسط والطويل، لا بد أن تتخذ البلدان تدابير على صعيد السياسات العامة للحد من وقع الصدمة. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم لأكثر البلدان تضرراً حتى يتمكن صغار المزارعين من الحصول على البذور والأسمدة، والمشورة والتوجيه. وتوفر المنظمة أيضاً المعلومات عن الأسعار في مجالي الأغذية والزراعة، كما تقوم بالإنذار المبكر بحدوث الأزمات الغذائية. وتقوم المنظمة، في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي، بمساعدة البلدان الأكثر ضعفاً. ومن الضروري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتوسطة الدخل

في مجال إنتاج الأغذية، وتضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور فعال في هذا الشأن. كما أن الحكومات الوطنية فاعل أساسي في تنفيذ البرامج الزراعية، كأن يكون ذلك مثلا في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ويتعين اتخاذ تدابير ملموسة من قبيل تطوير الصناعات والتكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الغذاء، والاستثمار في الإنتاج الزراعي والبنية الأساسية الزراعية، فضلا عن قدرات الوصول إلى الأسواق. ويلزم أن تقوم البلدان المتوسطة الدخل والمجتمع الدولي بتحسين عملية رصد إنتاج المواد الغذائية وأسعارها وتقييم تطوراتهما. وأكد الاجتماع على أهمية التدخلات الوطنية لمعالجة أزمة الغذاء. فعلى سبيل المثال، عرضت الفلبين خطتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهي خطة سترفع إنتاج البلد من الأرز إلى ١٩,٨ مليون طن متري. ويجري تدبير موارد بقيمة ٣٠ بليون بيزو لإنفاقها في البحث وتطوير البنية الأساسية الزراعية، ونظم الزراعة المتكاملة المستدامة، والتكنولوجيا الأحيائية المتعلقة بالأرز، والتعليم. والمثال الآخر للتعاون الدولي الواسع النطاق الذي يجمع البلدان النامية ككل هو مجموعة الـ ٧٧ والصين والنهج الذي تتبعه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتعين على البلدان المتوسطة الدخل أن تبحث المنهاج الإنمائي من وجهة نظر الجنوب، وأن تجري مناقشة بشأنه على الصعيد الإقليمي من أجل الوفاء بالتوصيات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي صدرت عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

اجتماع المائدة المستديرة ٥

تعزيز القدرة التنافسية للبلدان المتوسطة الدخل

ترأس اجتماع المائدة المستديرة سعادة الدكتور فيكتور أ. غيسناك، نائب وزير خارجية بيلاروس، وقام بإدارته سعادة روبرتو كوردوبيس كاستيو، سفير بنما لدى جنوب أفريقيا، في حين كانت السيدة روث كاجيا، المدير القطري للبنك الدولي في ناميبيا، هي المتحدث الرئيسي، وشاركت في النقاش السيدة إليزابيث ثايث، نائبة وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا.

إن لعدم استقرار أسعار النفط تأثيرا سلبيا على جهود التنمية. وبمبيل الحوار بين الجهات المانحة إلى تفضيل إعادة تقييم سياسات التعاون الإنمائي. وينبغي تعزيز تحالفات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز مراعاة المسؤوليات الاجتماعية. وينبغي أن تمضي البلدان المتوسطة الدخل قدما من أجل الوفاء بالتزاماتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أما رئيس البنك الدولي، السيد زويلك، الذي تعذر عليه الحضور بسبب التزامات سابقة، فسينضم إلى المداولات بشأن نتائج مناقشات البلدان المتوسطة الدخل في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأبرز الاجتماع أن تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل من المواضيع الإستراتيجية الستة التي حددها السيد زويلك باعتبارها ترسم الإطار العام الموجه لعمل البنك الدولي.

وهذه المواضيع الاستراتيجية الستة هي:

- ١ - المساعدة في القضاء على الفقر وتحفيز النمو المستدام في أشد بلدان العالم فقراً، ولا سيما في أفريقيا،
- ٢ - معالجة التحديات الخاصة المتعلقة بالدول الخارجة من الصراعات لتجنب انهيار الدولة،
- ٣ - إعداد قائمة مقارنة من "الحلول الإنمائية" من أجل البلدان المتوسطة الدخل، تضم تقديم الخدمات والتمويل حسب الطلب،
- ٤ - القيام بدور أكثر نشاطاً في ميدان "المنافع العامة" الإقليمية والعالمية،
- ٥ - مساندة الجهات التي تعمل على النهوض بعملية التنمية وإتاحة الفرص في العالم العربي،
- ٦ - تعزيز جدول أعمال "المعرفة والتعلم" في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي.

أهمية البلدان المتوسطة الدخل

- تؤدي الدول المتوسطة الدخل دوراً هاماً في الشؤون الدولية، ومثال ذلك مجموعة الـ ١١ ومجموعة الـ ٢٠.
- وتواجه هذه البلدان تحديات إنمائية أساسية، كما هو الحال في التعامل مع المسائل العالمية الهامة.
- وتعد البلدان المتوسطة الدخل مصدراً هاماً وغير مستغل للأفكار الجديدة، ومثال ذلك نفوذ الصين خلال السنوات الماضية في الشؤون الاقتصادية لمنطقة آسيا وما يتعداها.
- ولا بد للبلدان المتوسطة الدخل من أن تحافظ على النمو فيها، إذ أن ٧٢ في المائة من سكانها يعيشون بأقل من دولارين يومياً.

وقد وضع البنك الدولي تدابير مختلفة، منها:

- نقل الموظفين إلى الميدان للمساعدة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج.
- خفض كلفة التعامل مع البنك الدولي من خلال تبسيط الشروط العسيرة التي تفرض تكاليف مرتفعة للتعاملات ولا تحقق أي قيمة مضافة.
- إضفاء مزيد من القيمة على المعرفة المتقدمة، والربط بين البحث العالمي والاحتياجات المعرفية للبلدان المتوسطة الدخل.
- أشار اتفاق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل إلى دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، في تعزيز القدرة التنافسية للبلدان المتوسطة الدخل، وشدد عليهما، حيث تستضيف بلدان المجموعة مؤتمر قمة سنوي للشركات الصغيرة بهدف مراجعة سياسات المراكز التكنولوجية.
- وتتمثل نقطة الانطلاق لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان المتوسطة الدخل في الارتقاء بالتكنولوجيا والمهارات، من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع بلدان أخرى متوسطة الدخل بهدف تسهيل التعاون بين مؤسسات البحث، كما هو الحال بين الأرجنتين وجنوب أفريقيا في ميدان البحث الزراعي والتكنولوجي.
- وتتمثل الأداة الثانية في تشجيع التنمية المستدامة من خلال تبادل المعارف والخبرات.
- وعلى الرغم من أن بعض البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات يومية، فإن ثمة حاجة إلى تحسين التعاون فيما بين البلدان المتوسطة الدخل في المناطق وما دون المناطق، إذ أن ذلك سيضمن السلام الإقليمي في الأجل البعيد.

اجتماع الطاولة المستديرة ٦

النظر في سبل ووسائل تمويل بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان المتوسطة الدخل

- ترأس اجتماع الطاولة المستديرة الأونرابل السيد ماركو هوسيكو، وزير خارجية ناميبيا، وأدار المناقشة الأونرابل السيد هلموت أنغولا، وزير الأشغال العامة والنقل في ناميبيا، وشارك في المناقشة السيد إيمانويل نادوزيبي، ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- يعد بناء القدرات البشرية والمؤسسية عاملا حيويا للتنمية في كل بلد من البلدان كي يتسنى لها جني ثمار التنمية، وهو ما يكتسي أهمية أكبر في البلدان المتوسطة الدخل.

- والأسئلة التي تتطلب إجابة عليها خلال هذه المناقشات هي:
- ما هي الخطوات التي يمكن للحكومات الوطنية اتخاذها لتوسيع نطاق بناء القدرات البشرية والمؤسسية؟
- ما هي المساهمة التي يمكن للقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية تقديمها؟
- ما الذي يمكن تحقيقه من خلال التعاون الإنمائي الدولي؟
- ما هي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما الذي تقدمه التجارة والوصول إلى الأسواق في ميادين نقل التكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك هجرة مجموعات الشتات وتنميتها، للمساهمة في بناء قدرات البلدان المتوسطة الدخل؟
- وفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً كبيراً للدول الأعضاء فيما يتعلق باحتياجاتها في ميدان قدرة الموارد البشرية، وذلك بموجب الولاية الموكلة إليها.
- ولكي تحقق عملية بناء القدرات النتائج المرجوة منها، لا بد من النظر في تمويلها من خلال القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والتعاون الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ما الحاجة لبناء القدرات؟
- لا يمكن للبلدان المتوسطة الدخل أن تتطور إلا إذا نمت قدرة الموارد البشرية فيها بصورة جيدة.
- لا يمكن للبلدان المتوسطة الدخل أن تصبح بلدانا صناعية ما لم يتوفر لها رأس المال، ولا يمكنها التطور بدون حدوث تطورات هيكلية في الاقتصاد.
- سوف يؤدي بناء القدرات إلى تحسين التعليم والحد من الفقر وخلق فرص العمل.
- يمثل بناء القدرات صلة الوصل بمعظم التحديات الاجتماعية القائمة حالياً، كما أن الاستثمار في بناء القدرات سوف يفضي في نهاية المطاف إلى خفض كلفة الإنفاق الاجتماعي.
- تحتل مسألة تمويل بناء القدرات مكانة مركزية في معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

- يعد الإنفاق الحكومي الوطني أهم مصدر لتمويل بناء القدرات، لكنه لا يحظى بأي اهتمام في غالب الأحيان.
- ويظل الإهمال أيضا التجارة باعتبارها مصدرا للأموال
- ثمة حاجة إلى النظر في إنشاء صناديق لتنمية القدرات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو باللجوء إلى أسواق رأس المال.
- ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تنظر في فكرة فرض ضرائب خاصة لبناء القدرات.
- ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تعكس اتجاه نقل التكنولوجيا، بحيث تتمكن من معالجة مسألة هجرة العقول.

دور العوامل والأطراف الفاعلة الخارجية والداخلية

- تعد الحكومات الوطنية الطرف الفاعل الأهم في عملية تنمية الموارد البشرية، ويمكنها تمويل بناء القدرات البشرية والمؤسسية بطرائق مختلفة.
- يمكن بناء القدرة المؤسسية لبناء القدرة البشرية من خلال المراكز التدريبية، والمؤسسات التعليمية، وغير ذلك.
- ينبغي للقطاع الخاص أن يؤدي دوره في توفير الميزانية اللازمة للتنمية البشرية، بما يكفل تلبية احتياجاته.
- إن وضع إطار استراتيجي وطني شامل لبناء القدرات سوف يوفر التوجيه لتنسيق الأنشطة المتناثرة الجارية لتنمية الموارد البشرية.

التعاون الإنمائي

- سوف تحتاج البلدان المتوسطة الدخل إلى موارد مالية خارجية ضخمة لزيادة المدخرات المحلية.
- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما للارتقاء بتنمية المهارات.

التجارة والوصول إلى الأسواق

- ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تعمل جاهدة لرفع الحواجز على التجارة الإقليمية كي تتمكن من تحسين قدرتها في ميدان التجارة، خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية.
- ولا بد من التركيز بصورة أكبر على تسهيل التجارة وخفض الحواجز على صعيد التعرف الجمركية وغيرها من الحواجز.
- وربما كان من المفيد النظر في إنشاء شبكة لبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب، على غرار الشبكة القائمة في قطاع الهيدر كاربونات.

اجتماع الطاولة المستديرة ٧

الطاقة من أجل التنمية المستدامة: توقعات البلدان المتوسطة الدخل

ترأس اجتماع الطاولة المستديرة الأونرابل ماركو هوسيكو، وزير خارجية ناميبيا، وتولت إدارة المناقشة سعادة السيدة كلارا كوينونيس، نائبة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية. وكان المتحدث الرئيسي خلالها الدكتور فيكتور أ. غيسناك، نائب وزير خارجية بيلاروس، وشارك في المناقشة السيد كانديه يومكيلا، مدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ورئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، والدكتور عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية في الجزائر.

- يعد توفير موارد الطاقة موضوعا هاما من مواضيع الساعة، لا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل.
- ارتفع الناتج الإجمالي المحلي في بعض البلدان المتوسط الدخل بنسبة ٥٠ في المائة، وينبغي بالتالي للبلدان المتوسطة الدخل أن توجه جهودها نحو زيادة ناتجها الإجمالي المحلي دون زيادة استهلاكها من الطاقة.

يواجه العالم أزمة في ميادين الطاقة والغذاء وتباطؤ النشاط الاقتصادي في القطاع الأكثر دينامية من الاقتصاد العالمي. وتجد البلدان المتوسطة الدخل نفسها مرغمة على العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا، في بيئة تسودها أنماط مناخية غريبة ناجمة عن تغير المناخ، وتؤدي إلى إزهاق الأرواح وتدمير المحاصيل والهياكل الأساسية القيمة. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل هذه القوى في وقت تسجل فيه أسعار الطاقة والغذاء أرقاما قياسية، وتترافق مع التحدي الجسيم الذي يمثله الفقر.

وثمة شعور بالقلق حيال توصل البلدان المتوسطة الدخل إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. بيد أن القلق يزداد حدة بشأن الحياة الاقتصادية بعد عام ٢٠١٥. إذ لا بد للإمداد المحلي برأس المال أن يكون متيناً، وينبغي أن تكون أسواق السندات مترسخة ومنظمة على نحو جيد، ولا بد من وجود سياسات مادية ونقدية حصيفة تكفل ثبات أسعار الصرف وسيولة النظام المصرفي؛ ولا بد من إدارة الدين بصورة رشيدة لضمان الاستدامة؛ ولا بد من أن توفر الظروف الداخلية المناخ الملائم لاستمرار تطور القطاع الخاص وبناء قدرة متينة على التصدير.

واليوم تبدو البلدان المتوسطة الدخل أكثر ضعفاً في مواجهة تقلبات التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الخاصة، إذ أنها اندمجت على نحو وطيء في البيئة الدولية لرأس المال. وتستفيد البلدان المتوسطة الدخل من العولمة من خلال زيادة التجارة، وارتفاع النمو وانخفاض الفقر. لكنها تواجه تحدياً يتمثل في محدودية الوصول إلى الأسواق بسبب الحواجز الحمائية؛ مما يفسر الحاجة إلى تخطي هذه الحواجز من خلال التحلي بروح الشراكة والتعاقد العالميين. وتبين المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية المشاعر الوطنية الضيقة الأفق، فيما تسيطر إرادة الأطراف الاقتصادية القوية على مؤسسات بريتون وودز. وعلى البلدان المتوسطة الدخل أن تتخذ موقفاً مشتركاً حيال المسائل التي تهمها، وأن تنسق استراتيجياتها التفاوضية في المحافل الدولية، على غرار ما فعلت في إطار منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الدول الـ ٢٠ ومجموعة الدول الـ ٥ (البرازيل والهند والمكسيك والصين وجنوب أفريقيا). وخارج إطار جولة الدوحة، لا بد من مواصلة الترويج لنظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف، يأخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل.

وينبغي توطيد التعاون فيما بين دول الجنوب باعتباره محركاً إضافياً للتجارة والاستثمار في العالم. وينبغي توطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب لزيادة القدرة التنافسية، وتسريع التنمية الاقتصادية، وتحسين رخاء المواطنين.

وثمة حاجة إلى التخلي عن الوقود الأحفوري باعتباره عاملاً مساهماً في تغير المناخ. لكن الوقود العضوي قد يؤثر سلباً على الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بأزمة الغذاء الحالية، لا بد من أن تخصص حكومات الدول المتوسطة الدخل باهتمامها المجموعات الأكثر ضعفاً، وأن تتخذ خطوات علاجية سريعة لحمايتها من سوء التغذية والجوع. وما زالت الزيادة في أسعار الأغذية تشكل تحدياً في حضم المعركة ضد الجوع والفقر، وتزيد بالتالي من صعوبة إنجاز البلدان المتوسطة الدخل للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد أتاح مؤتمر الأمم المتحدة للألفية الفرصة أمام العالم لتحديد الأهداف الإنمائية الواجب إنجازها بحلول عام ٢٠١٥. وبعد اتفاق آراء مونتيري، بدأ من الواضح أن البلدان المتوسطة الدخل في حاجة إلى أشكال جديدة للتعاون مع البلدان المتقدمة وللتعاون فيما بينها. وفي هذا الصدد، يجب على البلدان المتوسطة الدخل أيضا أن تحشد مواردها الوطنية، وأن تجتذب الموارد الدولية، وأن تضع آليات مالية مبتكرة. وإذ تدعو البلدان المتوسطة الدخل إلى قيام تعاون دولي وتطلب الدعم من الجهات المانحة، ينبغي أن تضمن أيضا مثابرة حكوماتها الوطنية على تتبع المسائل الإنمائية الاستراتيجية الخاصة بها.

الجلسة العامة الختامية

انعقدت الجلسة العامة الختامية يوم الأربعاء ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ برئاسة الأونرابل ماركو هوسيكو، وزير خارجية ناميبيا، يساعده الدكتور فيكتور غيسناك، نائب وزير خارجية بيلاروس. وقدم سعادة السفير فتحي الشاذلي، مستشار وزير التعاون الدولي في مصر، الذي انتخب مقرا في بداية المؤتمر، موجزا لما تمخضت عنه المداولات.

العرض المقدم من الرئيس، الأونرابل ماركو هوسيكو، وزير خارجية ناميبيا، للمشروع النهائي للإعلان الوزاري ووثائق أخرى

عرض المشروع النهائي لإعلان ويندهوك الوزاري على الوفود الحاضرة من البلدان المتوسطة الدخل التي اعتمدت بالإجماع إعلان ويندهوك الوزاري.

وأعرب الرئيس عن تقديره للمناقشات المتعمقة وتمنى للمندوبين السلامة في رحلة العودة إلى بلدانهم.

وألقي المدير العام للهيئة الوطنية للتخطيط في ناميبيا، الأونرابل الأستاذ بيتر كاتيايفي، الملاحظات الختامية باسم نائبة رئيس الوزراء الأونرابل الدكتورة ليرتينا أماتيللا. وأشار الدكتور كاتيايفي في ملاحظاته الختامية إلى ما يلي:

- اتخذت البلدان المتوسطة الدخل خطوة إضافية على طريق تحديد التحديات، وقدمت اقتراحات عملية يمكن للمجتمع الدولي اعتمادها لدعم الجهود الإنمائية التي تقوم بها البلدان المتوسطة الدخل.
- يعبر إعلان ويندهوك عن الرغبة المشتركة للبلدان المتوسطة الدخل في حث المجتمع الدولي على دعم الجهود الإنمائية من خلال اتباع نهج شفافة وموافقة للتوقعات.

- أكدت الدول المتوسطة الدخل التزاماتها الجماعية.
- قرر المؤتمر الثالث وضع خطة عمل لمعالجة الاحتياجات الإنمائية.
- ينبغي للدول المتوسطة الدخل أن تحافظ على الزخم اللازم لتحقيق أهدافها المشتركة، وأن تواصل التحدث بصوت واحد. وعندئذ فقط، سوف تتمكن البلدان المتوسطة الدخل من الاستفادة من زخم المؤتمر، وسيضطر العالم إلى الاستماع لما تقوله.